وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية

للعام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض فى الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية بجلسته المنعقدة فى ٢٠٠٤/٣/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٩/٢٦ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت الإيرادات مبلغ ٣٤٩٩٩٥٧,٩٢٠ جنيه (فقط ثلاثة ملايين وأربعمائة وتسعة وتسعون ألفًا وتسعمائة وسبعة وخمسون جنيهًا واثنان وتسعون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات مبلغ ١٦٣٣٢٠١,٤٣٠ جنيه (فقط مليون وستمائة وثلاثة وثلاثون ألفًا ومائتان وواحد جنيه وثلاثة وأربعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٨٦٦٧٥٦,٤٩٠ جنيه (فقط مليون وثمانمائة وستة وستون ألفًا وسبعمائة وستة وخمسون جنيهًا وتسعة وأربعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٦٧٥٠٣٧٩,٥١٠ جنيه (فقط ستة ملايين وسبعمائة وخمسون ألفًا وثلاثمائة وتسعة وسبعون جنيهًا وواحد وخمسون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٩/٢٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن